القضية الأرمنية

عرض تاريخي مقتضب للقضية الأرمنية
في اطارها السياسي والاجتماعي

١٩٨٤

القضية الأرمنية

القضية الأرمنية

عرض تاريخي مقتضب للقضية الأرمنية
في اطارها السياسي والاجتماعي

تأليف
هراج داسنابيديان

١٩٨٤

ألقيت هذه المحاضرة
في صالة كلية الآداب العليا الفرنسية في بيروت بتاريخ ١٨ أيار ١٩٧٥
بمناسبة «اسبوع الأرمن»

ألقاها الاستاذ هراج داسنابديان

ترجمها الى اللغة العربية الاستاذ جوزف كالوستيان

القضيّة الأرمنيّة
منذ بدايتها إلى معاهدة سان ستيفانو

ان القضية الارمنية لم يتم اثباتها وتأييدها بصورة رسمية، الّا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين جرى الاعتراف بها دبلوماسيا في معاهدة سان ستيفانو. اما بالواقع فكانت القضية قائمة، بالنسبة للأرمن على الأقل، مذ بدأت ارمينيا ترزح تحت نير الشعوب الطورانية. فأرمينيا الكبرى، مع انهيار حكم الملوك الباقرادونيين فيها في نحو القرن الحادي عشر، ومملكة كيليكيا الارمنية انطلاقا من العام ١٣٧٥، اخذتا تعانيان ــ على حد تعبير جان بيار آلم (Jean-Pierre Alem) من اختبار اليم لكل أنواع الجنس الطوراني، «من أتراك سلاجقة، وقبائل مغولية، وتركمان وأتراك عثمانيين». (١)

هذا وتميّز القرن السابع عشر بنشوب حروب طويلة الأمد بين تركيا العثمانية وبلاد فارس، أدت في نهاية المطاف الى اقتسام أرمينيا بينهما. وكذلك تميز النصف الثاني منه بمحاولات متواصلة، قام بها النبلاء ورجال الاكليروس الأرمن من أجل توحيد بلادهم وتحريرها. وفي أعقاب عدم اكتمال جهود الكاثوليكوس هاكوب الرابع، بذل الامير

الشاب اسرايل اوري مساعي دبلوماسية حثيثة، شملت اول الامر بلاطات اوروبا الغربية، ثم تخطتها الى بلاط بطرس الكبير. ولكن هذه المساعي ظلت بدورها عقيمة تثير الخيبة والمرارة.

على ان روسيا لم تحاول ان تتدخل لأول مرة الّا حوالي سنة ١٧٢٢م. في هذا الوقت، كان الأمير المجاهد دافيد بك وأمراء قره باغ يواصلون كفاحهم من اجل تحرير ارض الوطن. وقد استمرت الحرب طوال عشرات السنين. غير ان الروس لم تأخذ حشودهم في الظهور فعلا على حدود القوقاز الّا في مرحلة متأخرة، وتحديداً في اواخر القرن الثامن عشر. هذا الظهور الروسي تمخضت عنه نتائج سياسية بعيدة المدى: اذ معه نشأت المسألة الشرقية المريعة.

وباندلاع الحروب النابوليونية، عرف الاتراك فترة من الراحة والهدوء امتدت بضعة عقود. ولم يعاود الزحف الروسي تقدمه في ما وراء القوقاز الا في نهاية العشرينات من القرن الماضي. ثم كانت معاهدة تركمان جاي (١٨٢٨) مع بلاد فارس، ومعاهدة (ادرنه) (١٨٢٩) مع تركيا العثمانية؛ هاتان المعاهدتان كرّستا الوجود الروسي في كل من جورجيا وأرمينيا القوقازية. وقد أدى التدخل الروسي، علاوة على ما ذكرناه، الى نزوح ما يقارب ١٥٠٠٠٠ أرمني هاجروا من المناطق الحدودية المتاخمة للامبراطورية العثمانية والدولة الفارسية. ولئن عجز احتلال أرمينيا الشرقية من جانب روسيا عن تحقيق الاستقلال الوطني للارمن، فانه بالمقابل حمل في طياته شيئاً من الحرية النسبية. هذه الحرية ظلت، عند الارمن المقيمين في ارمينيا الغربية الخاضعة للنفوذ التركي، حلماً يراود اذهانهم امداً طويلا.

وفي غضون السنوات الخمسين التالية، ستشكل القضية الأرمنية ضمناً، جزءاً من المسألة الشرقية. وقد تميّزت هـذه الأخيرة باستبدادية الادارة وتخلفها في الامبراطورية العثمانية المتداعية، وبيقظة الشعوب المُستعمَرة وتحررها التدريجي. على ان بعض محاولات الاصلاح غير المجدية أخذت، حسب تعبير اندره ماندلستام (André Mandelstam)، تبرز نتيجة «**المداخلات الانسانية**» التي قامت بها الدول الكبرى.[٢]. وكذلك اتسمت المسألة الشرقية بالمنافسات بين الدول المتدخلة، وتعارض مصالحها المادية. هذا فضلاً عن الطمع الروسي الذي جوبه بالقوة العسكرية النمساوية ــ الهنغارية والألمانية من جهة، وبالسياسة البريطانية التقليدية المؤيدة لتركيا من جهة ثانية.

هذه السنوات الخمسون الممتدة ما بين ١٨٣٠ و١٨٨٠ هي، بالنسبة للشعب الأرمني، ذات مغزى عميق. انها تمثل فاتحة عهد جديد من النهضة الفكرية والأدبية والفنية والاجتماعية، جعلت من الأرمن أمة حديثة، منفتحة على التيارات الثقافية الكبرى والنشاطات الفكرية العالمية. والحق انه، في هذه الحقبة، شرع يتطور الأدب الأرمني الحديث، سواء في ارمينيا الروسية ام في ارمينيا التركية، وتحت تأثيرات الأدباء امثال ابو فيان، رافي، نلبنديان، زير ينتز، آرزروني، خريميان، بارونيان، آليشان وغيرهم، وقد اهتز الرأي العام لتضحيات وحرمان وآلام شعب ذي ماض حافل بالأمجاد. وكان للقيم والنماذج المستوحاة من دول الغرب والبلقان اثر فعال في بروز الوعي القومي ونموه.

وفي عام ١٨٦٣، اقر السلطان العثماني «**الدستور الوطني**

الأرمني» وهو ثمرة جهود جماعة من المفكرين الشباب، كانوا قد اتموا تحصيلهم العلمي في فرنسا. هذا الدستور يخول الأرمن المقيمين في انحاء الامبراطورية حق انتخاب مجلس وطني علماني وكنائسي بالاقتراع العام. كما يجيز لهم اختيار البطريرك للقسطنطينية. وهو حق بقي، حتى ذلك العهد، محصورا في بعض الأعيان الذين عرفوا بولائهم للباب العالي، وحملوا لقب «امراء». اما في الحواضر الكبرى، فقد اخذ عدد المدارس يتكاثر، وانتشرت الصحافة الأرمنية انتشاراً مذهلاً، وان روح الديمقراطية التي طبعت المؤسسات الارمنية بطابعها، أدت تدريجيا الى التطلع نحو الحريات الانسانية والوحدة الوطنية.

ولكن اذا كان الأرمن في القسطنطينية وحواضر الأمبراطورية قد نالوا بعض الضمانات، وهي، على العموم، ضمانات واهية، فانهم ظلوا في مقاطعات الاناضول الشرقية ذات الاكثرية الارمنية، عرضة لأسوأ المضايقات والابتزازات. اذ سادت فيها الفوضى والفساد والاضطرابات، واعمال العنف واللصوصية، وتفاقمت حوادث القتل والتخريب بشكل مطرد. هذه الاحداث التي سبقت مجازر العهد الحميدي الكبرى، وصاحبت حركة اليقظة الوطنية وهي في اوج ازدهارها، تبين لنا سبب نشوء تنظيمات ثورية ارمنية، بدءاً بثمانينات القرن الماضي. هذه التنظيمات سوف تأخذ عل عاتقها مهمة توجيه الشعب الأرمني في كفاحه من اجل الحرية الوطنية.

القضيّة الأرمنيّة
من ١٨٧٨ إلى ١٩١٤

شكلت معاهدة سان ستيفانو، التي وقعت في ٣ آذار ١٨٧٨، منعطفاً هاماً في تطور القضية الأرمنية، حتى ليصح ان نعتبرها نقطة انطلاق لها. ومنذ ذلك الحين اضحت معروفة رسميا من الدبلوماسية الدولية.

ثم عادت ارمينيا، خلال الحرب الروسية ــ التركية (١٨٧٧ ــ ١٨٧٨)، مسرحا لسلسلة من الفظائع. فأبيدت الغالبية العظمى من الرعايا الأرمن القاطنين في مناطق بيازيد وآلشكرد وديادين. وعلى صعيد آخر، كان بعض القادة العسكريين الأرمن في الجيش الروسي، أمثال لوريس مليكيان (الذي تقلد منصب رئيس الوزارة في عهد القيصر اسكندر الثاني)، ودير ــ غوكاسيان ولازاريان، الذين حققوا انتصار الجيوش الروسية في القتال على جبهة القوقاز. كما ان الدوق الأكبر نيقولا أبدى، اثر تحرير بلغاريا، تأييده للمطالب الأرمنية التي تقدم بها البطريرك نرسيس فارجابديان ، وهي مطالب متواضعة ولذلك حظيت بتشجيع الباب العالي، الذي كان يخشى ان يعمد الروس الى ضم الأراضي المحتلة في ارمينيا الغربية بصورة نهائية. اما

الأرمن، اعتمادا منهم على السابقة اللبنانية، فقد اقتصرت مطالبهم عل اجراء اصلاحات داخل ارمينيا التركية، وعلى نيل مسحة من الادارة الذاتية فيها. والواقع انهم لم يكونوا يطمحون الاّ الى الحصول على حقوق وواجبات مساوية لحقوق الأتراك وواجباتهم.

وبموجب بنود معاهدة سان ستيفانو، احتفظت روسيا من ارمينيا التركية القديمة بمناطق باطوم وأردهان وقارص وآلشكرد. وقد تقرر الا تجلو القوات الروسية عن سائر الأراضي المحتلة الاّ بعد تنفيذ الاصلاحات المنصوص عنها في المادة السادسة عشرة، وهذا نصها:

«بما ان جلاء القوات الروسية عن المقاطعات التي تحتلها في ارمينيا، والتي ستعاد الى تركيا، قد يؤدي الى نشوب نزاعات وتعقيدات تضر بالعلاقات الطيبة القائمة بين الدولتين، لذلك يتعهد الباب العالي، دونما تأخير، باجراء التحسينات والاصلاحات التي تقتضيها الظروف المحلية في المقاطعات التي يقطنها الأرمن وبضمان سلامتهم من خطر اعتداءات الشراكسة والاكراد».

وكان ذلك، بالنسبة للأرمن المقيمين في الامبراطورية العثمانية، وعداً بحياة قابلة للعيش، ولا سيما بعدما خاب املهم في تحقيق الادارة الذاتية. لكن الخلافات القائمة بين الدول، وخاصة سياسة ديسرايلي (رئيس وزارة انكلترا) الموالية لتركيا حالت دون ذلك. فانكلترا كانت ترغب، ايا كان الثمن، في منع تضعضع الامبراطورية العثمانية. وقد تمكنت من اجبار روسيا على التخلي عن هذه المعاهدة، والقبول بانعقاد مؤتمر في برلين، لتدبير معاهدة جديدة. في هذه الأثناء، اي في ٤ حزيران ١٨٧٨، وقعت انكلترا مع تركيا اتفاقية قبرص

السرية. وبموجبها حملت حكومة جلالة الملك البريطاني تركيا على التنازل لها عن جزيرة قبرص، وذلك لقاء الجهود التي بذلتها في سبيل الحد من المطامع الروسية، وتأمين الجلاء الفوري للقوات الروسية من الأراضي الأرمنية المحتلة. وهذا ما سوف يدفع «دوق ارجيل» (Duc d'Argyll) الى التصريح في مجلس اللوردات: «**ان سياستنا، في أي جزء من أجزاء العالم، لم تملها مبادىء في مثل هذه السخافة واللااخلاقية.**

«يتعهد الباب العالي دونما تأخير باجراء التحسينات والاصلاحات التي تقتضيها الظروف المحلية في المقاطعات التي يقطنها الأرمن. وستعلم تركيا دورياً الدول التي ستراقب التنفيذ عن الاجراءات المتخذة بهذا الصدد».

وفي معاهدة برلين الموقعة بتاريخ ١٣ تموز ١٨٧٨ استبدلت المادة السادسة عشرة الواردة في معاهدة سان ستيفانو بالمادة الحادية والستين الآتية:

ان خلو المادة الحادية والستين من الدقة في التعبير وعدم فعاليتها كانت جلية وواضحة. فتنفيذ الاصلاحات لم يعد خاضعا لرقابة دولة معينة، وانما لمجموعة دول يسود بينها خلاف دائم. اضافة الى ذلك، لا شيء يوحي بأن هذه الاصلاحات ينبغي تنفيذها قبل جلاء القوات الروسية. وهكذا سرعان ما تبين ان معاهدة برلين، بمجملها واهنة، نظراً لأن معظم ما ورد فيها من بنود تثير مصاعب وتعقيدات جديدة (في مكدونيا، والبوسنه ــ الهرسك، والروملّي، وجزيرة كَريت ومناطق اخرى...)

ومع ذلك، فان المادة الحادية والستين من معاهدة برلين، وبرغم ما تشوبها من شوائب، تشكل ــ على حد تعبير المؤرخ الأرمني بصطرمجيان في كتابه القيّم «تاريخ ارمينيا» ــ «**حقاً بالنسبة للأرمن، والتزاما بالنسبة لتركيا، وواجبا بالنسبة لاوروبا**».[٣].

لكن اوروبا قصرت في القيام بهذا الواجب، وبتقصيرها اصبحت، بصفة غير مباشرة، مصدر كل تعقيد احاط لاحقاً بالقضية الأرمنية، وادّى الى افتعال المذابح الرهيبة. اما الحكومة التركية فانها لم تتخذ اي اجراء ايجابي للوفاء بالتزاماتها. بل على العكس من ذلك فان السلطان عبد الحميد الثاني، حين استهل عهد حكمه كطاغية، برهن عن وحشية متنامية. اذ اعتبر من الممكن جعل ارمينيا بلغاريا ثانية. كما استغل الخلافات المستحكمة بين الدول، وبخاصة سياسة التقارب الجديدة مع روسيا. هذا التقارب اخذت بوادره تلوح على اثر اعتلاء اسكندر الثالث العرش ورحيل لوريس مليكيان. عندئذ انتهج السلطان، تجاه الأرمن، سياسة التنكيل والمجازر المنظمة. وبهدف ابطال مفعول كل تدخل لاحق في مصلحة ارمينيا، أخذ على عاتقه مهمة تعديل التركيب السكاني تعديلاً جذريا في ولايات وان وبتليس وارضروم، حيث كان الأرمن يشكلون اكثرية مطلقة. وفي هذا المجال كان الأكراد الرّحل ادواته المفضلة. فعمل على توطينهم تدريجيا في المقاطعات الأرمنية، مع ما رافق ذلك من اعمال نهب وسطو ومصادرة الاملاك والقتل الشنيع. ثم راحت الحكومة التركية تزود الاكراد بالسلاح وتجندهم في وحدات غير نظامية من المشاة، عرفت بفرسان الحميدية. هؤلاء الفرسان اشاعوا الرعب في طول البلاد وعرضها طيلة سنوات، حتى بات الوضع، بالنسبة للأرمن لا يطاق. اذ لم يكونوا ملزمين بايواء القبائل الرحل والفرق الحميدية في الشتاء

وحسب، بل كان عليهم ايضا ان يؤدوا لزعماء الاكراد ضرائب باهظة وخيالية، اضافة الى الضرائب الحكومية المرهقة.

حيال هذه التدابير الاستفزازية المتعاظمة، قام سكان صاصون الجبليون في عام ١٨٩٤ بأول انتفاضة ضد السلطات؛ فرفضوا تأدية الضرائب للأكراد، وشتتوا بقوة السلاح شمل القبائل الرحل الذين كانوا قد شنوا الغارات عليهم. غير ان عبد الحميد اتخذ من هذا العمل المشروع للدفاع عن النفس ذريعة، اعطت زخما جديدا لسياسته الرامية الى ابادة الأرمن. فتدخل الجيش التركي، وبعد احكام قبضته على صاصون، ارتكب فيها المجازر. عندها اعترض سفراء الدول الكبرى، وقدموا في ايار ١٨٩٥ مشروعا جديدا للاصلاحات. فما كان من السلطان الاحمر الا ان تظاهر بالرضوخ عبر ردوده المهذبة الغامضة. وراح، في الوقت نفسه، يخطط لمذابح جديدة على نطاق اوسع. وتداركا لأي تنديد اوروبي به، عمد مسبقا الى عزل المقاطعات الارمنية، ومنع الهجرة منها بعد فرض رقابة شديدة عليها. ثم ارسل الى رعاياه الاتراك من يخطب في المساجد، متهما «المسيحيين بتدبير مؤامرة كبيرة ضد الوطن والعرش». وأمر بتوزيع السلاح على عصابات مشبعة بروح التعصب، وأطلق العنان من جديد لفرسان الحميدية. وتكفل الجيش بانجاز الباقي.

وبذلك اتسع نطاق المذابح الكبرى، التي ارتكبت خلال عامي ١٨٩٥ ــ ١٨٩٦، لتشمل ارمينيا التركية برمتها. وكانت الفظائع نفسها تتكرر في كل مكان، في طرابزون، وارضروم، وموش وبتليس، وارزنجان،وديار‌بكر،وملاطية، وسيواس، وقيصرية. وفي مدينة اورفا (الرها) قضى، عشية عيد الميلاد، ٣٠٠٠ ارمني التهمتهم النيران

داخل الكنيسة التي كانوا التجأوا اليها. وكذلك تعرضت للخراب والقفار ٢٥٠٠ مدينة وقرية ودسكرة، ودمرت مئات الكنائس والاديرة، وقتل حوالي ١٥٠٠٠٠ من الرعايا الأرمن.

ازاء هذه الفظائع، دبت روح الاصالة والبطولة، التي تميّزت بها الامة الأرمنية، في صدور جماعة من ابنائها. فهبوا لحمل السلاح، بعدما سئموا انتظار تدخل انساني فعال لمصلحتهم، واصيبوا بخيبة امل مُرّة بفعل النفاق في سياسة الدول الكبرى. وفي الفترة الممتدة ما بين ١٨٨٧ و١٨٩٠، شكلت ثلاثة تنظيمات ثورية ارمنية، هي: جماعة «الارمناكان». وكان نفوذهم، في اول الأمر، قويا في منطقة وان، الا انه لم يعمّر طويلا. ثم حزب الهنشاق الاشتراكي الديموقراطي، وقد سجل عدة بطولات دفاعية بالسلاح في مارسيوان، صاصون، زيتون، وفي اماكن اخرى. واخيراً الاتحاد الثوري الارمني المعروف بـ «طاشناقسوتيون». وهو حزب ذو نزعة اشتراكية، واستهدفت حركته في توجيه كفاح الشعب الأرمني لتحرره واستقلاله فيما بعد.

ان العمل المشترك او المنفرد الذي أدّته هذه التنظيمات الثورية، عرقل بشكل مؤثر تنفيذ مخططات عبد الحميد. وبذلك نجت وان وشاداخ وزيتون وبعض معاقل المقاومة البطولية، نجت كلياً او جزئياً من الدمار المحتوم. وفي آب ١٨٩٦، احتل ثوار الطاشناق البنك العثماني القائم في قلب عاصمة الامبراطورية. وهو آنذاك اعظم مؤسسة مالية في الشرق. وكانت غايتهم من وراء ذلك لفت الرأي العام العالمي بعمل مثير للدهشة. واذا امتنعوا، يومئذ، عن تفجير البنك، فانما كان تلبية للالتزام العلني الذي تعهد به سفراء الدول لتأمين اجراء الاصلاحات المنشودة. تعهد خادع طبعا، ليس لأن اي

اصلاح لم يطبق فحسب، بل لأنه أُتبع بمجازر جديدة.

وفي ارمينيا نفسها، شرعت المقاومة المسلحة تنظم صفوفها متخطية للتصلب. ففي مناطق صاصون وشداخ وموقس الجبلية، واصل فدائيو الطاشناق، على مدى سنوات، نضالهم المرير وغير المتكافىء ضد فرسان الحميدية وسرايا الجيش العثماني. وكان هؤلاء الفدائيون يأتمرون بأوامر قادة اكفاء، تحول بعضهم، الى ابطال شبه اسطوريين. وفي ١٩٠٤، هزت انتفاضة صاصون الثانية الرأي العام العالمي من جديد، ولكن دوما، دون احراز أي نتيجة من الضمير العالمي. اما في شرقي القوقاز، فقد تولى ثوار الطاشناق، في عامي ١٩٠٥ و١٩٠٦، حماية السكان الارمن، عندما أقدم اتراك اذربيجان، المدججون بالسلاح على تعدياتهم بتحريض خفي من السلطات الروسية القيصرية. وفي الوقت الذي كانت فيه المعارك محتدمة، كان للنشاط الارهابي الذي مارسه الثوار الارمن دور بارز في كبح جماح الحكام الفاسدين وزعماء العصابات التي تساندها الحكومة في الاستبداد والمظالم، سواء في ارمينيا التركية ام في ما وراء القوقاز. هذا الكفاح غير المتكافىء خاضته حفنة من الرجال الاشداء بمؤازرة اتباعهم الشجعان. انهم اضطروا، بعدما تخلى عنهم العالم بأسره، الى خوض غمار الحرب بمفردهم، دونما سند خارجي، مستخدمين اسلحة بدائية في معظم الاحيان. ولكنهم برغم عزلتهم القاتلة وعجز الدول الكبرى عن التدخل، استطاعوا ان يشقوا للأمة الارمنية طريق الشرف والحرية.

وتم كذلك تنظيم النشاط الاعلامي في الخارج. فاصدر مكتب حزب الطاشناق (هيئة جنيف) جريدة في باريس ناطقة باللغة الفرنسية،

هي جريدة Pro Armenia (مع أرمينيا). كما نظمت، في العواصم الأوروبية، تظاهرات احتجاج ضخمة. وبرز في كل بلد تقريبا رجال عمرت صدورهم بالشهامة والمروءة توجهوا بنداءاتهم الى ضمير الامم محاولين التخفيف من حدة اللامبالاة لدى حكومات العالم. وفي انكلترا وجدت القضية الأرمنية في شخص غلادستون نصيراً لاتغل له عزيمة. ومن بعده استأنف عمله الداعم للأرمن كل من جيمس برايس، ريتشارد دافي، أ.ج. ديلون، لينتش، وليام واطسن. وفي فرنسا، نخص بالذكر جان جوريس،ميليران، جورج كليمانصو، فيكتور بيرار، دنيس كوشان، ألفونس دوديه، اناطول فرانس، فرنسيس ده بريسانسه، بيار كييار وكميل موكلير. وفي بلجيكا برز بروكير، وفي المانيا لبسيوس وماركارت، وفي النروج براندس ونانسين، وفي سويسرا البير بونار وليو بولد فافر، وفي ايطاليا لويجي لوزاتي.

لكن الدعوة الى الثورة لم تعد حكرا على الارمن وحدهم. فالاستبداد الحميدي كان قد أرغم الكثيرين من رجال السياسة الأتراك على الهجرة. ومنذ اوائل هذا القرن، نشأت في باريس حركة ليبرالية تركية، تحلقت حول بعض المفكرين أمثال احمد رضا والأمير صباح الدين. هذه الحركة المعروفة باسم حزب تركيا الفتاة، شكلت في سالونيك لجنة عمل، هي «الاتحاد والترقي»، اختارت انصارا لها في صفوف الضباط والمفكرين الاتراك. وقد تعاون الثوار الارمن، الذين لم يكونوا يفكرون حينذاك في اي مشروع انفصالي، تعاونوا باخلاص وبالنية الصافية مع الشبان الأتراك. وبذلك استأنفت المعارضة المحظورة نشاطها داخل الامبراطورية العثمانية، تجمعها اهداف مشتركة واحدة بروح الوحدة.

وفي تموز ١٩٠٨، أقدم ضباط في جيش مكدونيا التركي، وكانوا مشبعين بتعاليم الشبان الاتراك الليبرالية، على قلب نظام الحكم، وأرغموا السلطان على العمل دون اي تحفظ بدستور ١٨٧٦ الذي كان قد ولد ميتاً. واخذ اعضاء لجنة «الاتحاد والترقي» يعودون الى تركيا من منفاهم، وتسلموا مقاليد الحكم في البلاد. وهكذا تحولت الامبراطورية العثمانية الى ملكية دستورية، حيث اقر الدستور الحريات الفردية وتعهد بضمانها للجميع. ونتيجة ذلك، سادت موجة عارمة من الابتهاج خلال بضعة اشهر. وتآخى الاتراك والارمن واليونانيون والعرب والاكراد، في كل ارجاء الامبراطورية.

وفي نيسان ١٩٠٩ حاول عبد الحميد، بمؤازرة بعض العناصر الرجعية، اعادة النظام القديم. غير ان جيش مكدونيا التركي ما لبث ان عاود احتلال العاصمة وخلع السلطان. وفي هذه المناسبة، تبين ان الارمن كانوا اشد الفئات تأييدا للنظام الجديد. وعلى الرغم مما لحق بهم من مذابح رهيبة في كيليكيا، حيث قضى حوالى ٢٠٠٠٠٠ ارمني ضحية التعصب التركي، فان الاتحاد الثوري الارمني استمر في اخلاصه المثالي لنظام الشبان الاتراك.

هذا الاخلاص لم يكن مصطنعا. اذ ان الرأي السائد في الاوساط الارمنية القيادية كان، في الميدان السياسي، الانضواء تحت الراية العثمانية. هذا الرأي تبنّته، اضافة الى الارمن، الاوساط التركية المستنيرة وقوميات اخرى في الامبراطورية. وكان اقتراحهم يهدف الى انشاء اتحاد فيديرالي في اطار الامبراطورية العثمانية، بين الاتراك وبين سائر الشعوب الأخرى، من ألبانيين (الارناؤوط) وعرب وأرمن واكراد ولبنانيين ومكدونيين الخ... وكانت كل واحدة من هذه

القوميات أعجز من ان تتصدى بمفردها لضغوط الدول الاستعمارية واغراءاتها، ولكنها كانت، داخل الامبراطورية، تمتلك من القوة ما يؤهلها للدفاع عن كيانها القومي وشخصيتها وثقافتها. اذا كان باستطاعتها، فيما لو انضوت في مجموعة فيديرالية تحت ظل الحماية العثمانية ان تسهم في تكوين امبراطورية قوية متجددة، حيث يصبح بمقدور كل منها ان تنمو بحرية تامة وفقاً لخصائصها القومية وعبقريتها المميزة.

ولكن من المؤسف ان العناصر المعتدلة المتأثرة بالثقافة الغربية ما لبثت ان فقدت، في جمعية «الاتحاد والترقي»، كل نفوذ لها لمصلحة أنور وطلعت. وقد اصبح هذان العضوان اول من ارسوا اسس التطرف العرقي، التي راحت منذ ذلك الحين تفرض نفسها في العالم أجمع.

اما العقيدة الطورانية فكان مصدرها التتار في روسيا والتركمان في آسيا الوسطى. ثم تمكنت تدريجياً ان تحل، في الامبراطورية التركية المعلمنة، محل الوحدة الاسلامية سادت ابان العهد الحميدي. وبانكساف الامبراطورية المتسارع عن المسرح الاوروبي كدولة كبرى، ولدت في عقول الحكام الاتراك فكرة التوسع نحو الشرق، وانشاء امبراطورية طورانية، مترامية الاطراف، متجانسة الاهواء، تمتد من منغوليا الى حدود البلقان. وقد شجعت المانيا، بموقفها المؤيد لحزب الاتحاد والترقي، هذه التطلعات الطورانية. وبذلك تمكنت الشوفينية والنزعة العرقية، وما رافقهما من تعصب سافر تجاه الكيانات القومية الاخرى على الامبراطورية، تمكنت من الاطاحة بالاتجاه العثماني والحلول مكانه.

ونتج عن ذلك كله انتهاج سياسة تتريك قسرية ومتصلبة ادت الى تفجير ثورات في كل انحاء الامبراطورية: لدى الدروز وعرب فلسطين والعراق سنة ١٩١٠، وفي اليمن سنة ١٩١١، وفي مكدونيا سنة ١٩١٢. وقد استهدفت حركة التتريك هذه العرب خصوصا، والارمن بنوع أخص، نظراً لأن موقع ارمينيا الجغرافي كان يشكل العقبة الرئيسية في طريق تحقيق الحلم الطوراني. لهذا السبب لجأ الحكام الجدد الى اسلوب الاضطهاد والتنكيل الذي جرى اعتماده ابان العهد الحميدي. ومرة اخرى استعانت السلطات التركية بالقبائل الكردية لتجريد الارمن من ملكياتهم واراضيهم تمهيداً لطردهم من بلادهم.

ولما كان الارمن، حتى بعد نشوب حرب البلقان، على ولائهم للنظام وللاتجاه العثماني المطلق، لذا لم يبق لهم من وسيلة سوى اثارة مسألة الاصلاحات والمطالبة بالحكم الذاتي من جديد. ولهذه الغاية، شكل كاثوليكوس اتشميازين كيفورك الخامس وفدا قومياً ارمنيا برئاسة بوغوص نوبار باشا، وكلفه مطالبة الدول الكبرى بتطبيق المادة ٦١ من معاهدة برلين. واخيراً تم، بفضل مساعي روسيا الحميدة تجاه القضية الأرمنية، ونتيجة دعم فرنسا وانكلترا، تم التوقيع في ٨ شباط ١٩١٤ على بروتوكول بين الصدر الأعظم سعيد حليم باشا والقائم بالاعمال الروسي كولغيفتش. كان البروتوكول يقضي بتقسيم الولايات الشرقية السبع (ارضروم، سيواس، طرابزون، بتليس، وان، خاربوت، وديار بكر) الى قطاعين اداريين، يخضعان لرقابة مفتشين عاميين اوروبيين، يعيّنهما الباب العالي بناءً على ترشيح الدول الكبرى. وكذلك كان يضمن للارمن ان يعين منهم

عدد من المستشارين العامين والموظفين ورجال الامن يتناسب مع حجمهم السكاني في الولايات المذكورة.

اذاً، عهد جديد كان على وشك ان يطل على الارمن المقيمين في انحاء الامبراطورية، الفكرة التى ناضلوا من اجلها، على مدى عشرات السنين، والقضية التي سقط في سبيلها العديد من المواطنين، وانشاء ارمينيا مستقلة استقلالا ذاتيا ضمن اطار الامبراطورية العثمانية؛كل ذلك كان على وشك التحقيق. وبالفعل عيّن الهولندي وستننك (Westenek) والنروجي هوف (Hoff) مفتشين عامين. والتحق هذا الاخير بمركز عمله بـ «وان» في تموز ١٩١٤.

ولكن في ٣١ تشرين الأول ١٩١٤، دخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا. فخرق بذلك البروتوكول، واعيد المفتشان العامان الى بلديهما.

الابـــادة العنصريـــة

خلال صيف ١٩١٤، اقترح الاتحاديون عـلى قادة حـزب الطاشناق، المجتمعين في مؤتمر ارضروم، القيام بانتفاضة مسلحة في ما وراء القوقاز، وذلك بغية تسهيل زحف تركي خاطف على الجبهة الشرقية. عندئذ حاول المسؤولون الطاشناق ان يقنعوا القادة الاتراك بعدم تنفيذ قرارهم القاضي بخوض الحرب، باعتبار ان ذلك سوف يشكل خطراً على الامبراطورية ويهدد مستقبلها ايضا. وقد أوضحوا لهم ان الارمن، في حال اعلان تركيا الحرب على روسيا، سيؤدون واجبهم بكل صدق واخلاص، كمواطنين وعسكريين في كلا البلدين. ان الأرمن ــ كما ألمح الى ذلك ونستون تشرتشل ــ «**فضلوا خوض صراع الاخوة بجنودهم المشتركين في كلا المعسكرين، على ان يفرطوا بالتزامتهم كرعايا اتراك او روس**».(٤)

والواقع اننا لو سلمنا جدلا بأن هذا الاجراء لم يكن مجرد خدعة، هدفها الاساءة الى سلامة الارمن القاطنين شرقي القوقاز. فان اقدام الارمن على تدبير مثل هذه المؤامرة خلف الخطوط الروسية، لم يكن يشكل سوى اجراء ثانوي. اما الاتراك فكانوا، لثقتهم بانتصار

الالمان، يعتبرون مشاركتهم في القتال الى جانب المانيا فرصة لا تفوت لتحقيق حلمهم الطوراني. والحق ان الحاجز الروسي الذي كان يفصلهم عن اخوانهم التتار والاذربيجانيين والتركمان والاوزباك والطاجيق وغيرهم، لا سبيل الى تحطيمه الا بمساندة حليفتهم الكبرى المانيا. اما الارمن فان وجودهم بالذات سيخل بالتجانس المطلق في الامبراطورية الطورانية المزمع انشاؤها. وبما ان حركة تتريكهم منيت بالفشل، لذا كان لا بد من سحقهم.

هذه الخطة الهادفة الى افناء الامة الارمنية بشكل كامل لا يعود تاريخها الى بداية الحرب اطلاقا. فالمحاضر المتعلقة باجتماعات الاتحاديين على أعلى المستويات، ومذكرات رجال الدولة وكبار الموظفين الاتراك، امثال مولاي زاده رفعت[٥] ونعيم بك[٦] والبرقيات المتعددة الموجهة من وزير الداخلية طلعت باشا الى حكام الولايات، تبرز كلها بوضوح ما يسمى، بالاصطلاح القانوني، سابق التعمد والتصميم.

وقبل ذلك بعامين، كان قد تم الاتفاق، اثناء المؤتمر الطوراني العام المنعقد في بيازيد، «على توحيد الفروع الغربية والشرقية للجنس التركي». وبديهي ان مثل هذا التوحيد يتعذر تحقيقه دون الغاء العائق الارمني[٧].

وهنا نكتفي بذكر واحدة من تلك البرقيات، وقد وجهها طلعت، في ربيع ١٩١٥، الى والي حلب يقول فيها:

«بالرغم من ان قراراً كان قد اتخذ، منذ امد غير بعيد، بابادة العنصر الارمني الذي يسعى منذ قرون الى تقويض

امبراطوريتنا، فان الظروف السائدة حينذاك لم تكن سانحة لتحقيق هذا المشروع المقدس. اما الآن وبعد زوال كل العقبات، فان الوقت قد حان لاخلاء الوطن من هذا العنصر الخطر. اننا، بمنتهى الحزم نهيب بكم ان تتجردوا من اي احساس بالشفقة والرحمة ازاء حالتهم المفجعة. كما نطلب منكم ان تعملوا جاهدين للقضاء عليهم، ولمحو الاسم الارمني بالذات. واحرصوا على ان يكون الموظفون الذين تنتدبونهم لتنفيذ هذه الاوامر اشخاصا وطنيين وموثوق بهم»[٦].

كل ما بين ايدينا من قرائن يجمع، ودون ادنى التباس، على ابراز الطابع المدروس مسبقا والمُعَدّ بدقة لجريمة الابادة العنصرية، التي بوشر تنفيذها عام ١٩١٥. ولاثبات ذلك نشير الى مجموعة البرقيات، والى وثائق اخرى قدمها نعيم بك [٧]، ومذكرات السفير مورغنتاو[٨] والتقرير السري الشهير الذي وضعه الدكتور يـ. لبسيوس ونشر في نهاية الحرب في كل من المانيا وفرنسا[٩]. كما نخص بالذكر مؤلفات جيمس برايس[١٠]، والمؤرخ ارنولد توينبي[١١]. والبروفسور مندلستام[١٢] والدكتور هـ.ا. جيبونز[١٢]، وفريد جوف نانسن[١٣] واولريخ ترامبنر[١٤] وهنري باربي[١٥] وفايز الغصين[١٦] وكرافت بونار[١٧] وفردريك ماكلير[١٨] وجاك ده مورغان[١٩] والأب بوادبار[٢٠] ناهيك عن مجموعة واسعة من الشهادات والدراسات باللغة الارمنية.

ان تنفيذ هذا المخطط الجهنمي، الذي وضعت تفاصيله الدقيقة لجنة عليا مؤلفة من قادة حزب الاتحاد والترقي بهاء الدين شاكر والدكتور ناظم، اضافة الى وزير التربية (كذا...!) شكري[٥]، بدأ في

نيسان ١٩١٥ وقضى بتوقيف نخبة رجالات الامة الارمنية واعدامهم. وكان بينهم ادباء وشعراء وفنانون وعلماء وسياسيون، ورجال الدين وقادة حزبيون. كما عمدوا الى قتل ضباط وجنود ارمن كانوا قد أدوا واجبهم باخلاص على جبهة القوقاز. وسقط منهم في ساحة الشرف الاف ممن قاتلوا في صفوف الاتراك. وعقب ذلك، بدأت حالا عملية افناء السكان المدنيين، سواء باللجوء الى مذابح دبرت على الطبيعة، كتلك التي ارتكبت في موش وبتليس ومناطق اخرى من الاناضول الشرقية، او عن طريق التهجير الجماعي للسكان الارمن باتجاه صحراء سوريا والعراق. وكانت قوافل المهجرين في طريقها الى المنفى عرضةً للفناء من التعب والجوع والاوبئة المختلفة. حتى اذا قُدّر لهم الوصول الى معسكرات الصحراء، شعروا انهم قد انتهوا. وثمة، في ما يتعلق بعملية الافناء هذه، روايات لا حصر لها قام بسردها الارمن الذين تمكنوا من النجاة من جحيم ما حدث خلال عامي ١٩١٥ و١٩١٦. كما هنالك شهود عيان ألمان واميركيون وعرب وانكليز وفرنسيون وسويسريون ودانمركيون ان ما اقترف من فظائع يأبى القلم ان يتناوله بالوصف. في حين ان البعض يود ــ حسب تعبير المؤرخ بصطرمجيان ــ «**لو يستطيع، حرصا على كرامة الجنس البشري، ان يُمحَى من التاريخ**»(٢١).

ولاعطاء لمحة شاملة عن الاعمال الوحشية التي ارتكبت، نقتبس مقطعا قصيرا من كتاب «اندره مندلستام»، حيث يقول: «**خلال ربيع سنة ١٩١٥ وصيفها، تم بناءً على اوامر صادرة عن حكومة الشبان الاتراك الى قادة الجيش والسلطات المدنية في المقاطعات، تم قتل قسم كبير من الارمن القاطنين في ولايات تركيا الشرقية، وهم في**

عقر دارهم. فيما اقتيد آخرون باتجاه الجنوب، وابيدوا في طريقهم الى المجهول. ولم تقدم السلطات التركية على اتخاذ اي اجراء من شأنه تأمين سلامة قوافل المهجرين وتموينها بالمواد الغذائية، وانما، بتدبير متعمد منها في معظم الاحوال، حثت القرويين وقطاع الطرق الاتراك والاكراد على الاعتداء عليهم وسلبهم. كما اوعزت الى رجال الامن المكلفين بحماية قوافل المهجرين بافنائهم على بكرة ابيهم. وعلى هذا النحو لقي آلاف المهجرين، الذين اجهدهم الجوع والعطش والتعب مصرعهم. وفي بعض الاحيان، كان الجلادون يغرقون احيانا ضحاياهم في الانهار، او يحرقونهم احياء، او يُجْهزون عليهم بأساليب من التعذيب في غاية التفنن. وكانوا، احياناً اخرى، يخطفون الاطفال والنساء الصغيرات السن بقصد بيعهن من قصور الحريم. فيما كان مهجرون آخرون يقضون جوعا او مرضا لدى وصولهم الى معسكرات الاعتقال غير الصحية في بلاد ما بين النهرين او في الصحراء العربية، حيث كانوا احيانا يتعرضون، بكل بساطة، للذبح كالنعاج»[٢٢].

وهذا ما حدا طلعت الى التباهي بان «ما انجزه هو، في غضون ثلاثة اشهر، من تصفية المسألة الارمنية، فاق بكثير ما عمل من اجله عبد الحميد طوال ثلاثين سنة». فمن اصل ٢١٠٠٠٠٠ ارمني كانت تحويهم الامبراطورية العثمانية، شمل مخططه الافنائي ما يزيد على ١٨٠٠٠٠٠ نسمة. وبلغ من قضى منهم قتلاً حوالي ١٣٠٠٠٠٠. وقد تمكن مئات الالوف من الارمن ان يجدوا ملاذا لهم في ما وراء القوقاز، أو ان تكتب لهم الحياة في سوريا والعراق. الا ان حصيلة الابادة

العنصرية لا يمكن حصرها في حجم الخسائر البشرية وحسب. ذلك ان ارمينيا الغربية، وهي تشكل بلا ريب الجزء الأكبر من ارمينيا التاريخية، قد أفرغت من سكانها الاصليين، وتعرضت للنهب والدمار. آلاف القرى والمدن دكت وازيلت. ولما كان الاتراك قرروا القضاء نهائيا على ارمينيا والارمن، فانهم هاجموا، اثناء المجزرة وبعدها (حتى بزمن طويل)، كل ما كان من شأنه، بمجرد وجوده الصامت، ان يشهد في مصلحة اصحاب المناطق المنكوبة. حتى المعابد الدينية بصفتها روائع فنية وحضارية، الى جاب كونها مراكز عبادة وثقافة، كانت خير شاهد على ما جَنَتْه ايدي الاتراك لهذا السبب لم تسلم بدورها من النهب والتدنيس من قبل عصابات مشبعة بالدعوة العرقية. كما لم تسلم ايضا من القصف والحرق او التفجير بالدناميت.(٢٣)

هذه الجريمة النكراء بحق الانسانية ارتكبت في مطلع القرن العشرين، وبقيت دون عقاب. وقد انكر الاتراك ارتكابها، وما زالوا يتجاهلونها. اذ لم تبدر منهم حتى الآن أية بادرة او اي بيان يعترف ويأسف لما جرى. ذلك لأنه لم يبرز بعد، بين قادتهم، رجال دولة في مثل حجم كونراد اديناور ووزنه. ومن جانب آخر لم يشجب اي محفل دولي ولم يحاكم مدبري هذه الابادة العنصرية ومنفذيها. ولولا رصاصات الثوار الارمن الانتقامية، لعاش امثال طلعت وبهاء الدين شاكر، وجيفانشير، وجمال عزمي، وسعيد حليم، وجمال باشا وغيرهم من جلادي الأمة الارمنية، لعاشوا بسلام وعمّروا طويلا في خلواتهم الاوروبية. هذه الجريمة التي بقيت دون عقاب استغلها هتلر شر الاستغلال. ففي خطابه الموجه، بتاريخ ٢٢ آب ١٩٣٩، الى قادة

الرايخ الثالث العسكريين، عشية احتلال بولونيا، قال: «**لقد اصدرتُ الاوامر الى وحدات الشرطة العسكرية بالتوجه الى الجبهة البولونية، وبقتل الرجال والنساء والاطفال دون رحمة. مَنْ مِن الناس يتحدث اليوم عن عملية ابادة الارمن؟**»[٢٤].

وهكذا لم يتمكن الارمن، خلال سنوات المجزرة، من تنظيم حركة مقاومة الّا في بعض النقاط المعزولة فقط، لأنهم فوجئوا بعملية الابادة وباعدام زعمائهم. اما سكان منطقة وان الارمن والمقاتلون الذين دافعوا عن المدينة ببسالة نادرة، فقد نجوا جميعا بفضل زحف الجيش الروسي، تتقدمه فرق من المتطوعين الارمن. وكذلك تم، بعد اربعين يوما من المعارك الضارية، انقاذ سكان جبل موسى بوصول السفن الحربية الفرنسية. وفي صاصون والرها وشابين ــ قره حصار، كما في اماكن اخرى، ابدت المقاومة الارمنية، قبل ان تذعن لمصيرها المحتوم، بطولة فائقة، بالرغم من ان المعركة كانت خاسرة سلفا.

ومع ذلك، فقد تخللت هذه المأساة العظيمة اعمال حربية مدهشة. كما تخللتها ايضا امثولات رائعة في التضحية والتفاني، أغنت تاريخ الشعب الارمني وتراثه الاخلاقي في فترة حرجة عصيبة. ان صورة الجدة الهزيلة التي، بأصابعها المرضوضة، تخط لحفيدها الصغير الحروف الابجدية الارمنية على رمل الصحراء، ليست من نسج الخيال. وكذلك بالنسبة لفلاحي منطقة موش، فان اول حركة بدرت منهم كانت انقاذ التحف الفنية الموجودة في دير الرسل بارمينيا الروسية من ايدي البرابرة الاتراك. فتناوبوا على نقلها من محطة الى اخرى، معرّضين حياتهم للخطر.

وكم كان كبيرا تفاني ابناء الامة العربية العظيمة وحدبهم على قوافل المهجرين والناجين من المجازر! ان هذين الشعبين كانا يخضعان، في ظل الاستبداد التركي، لمصير واحد، وتشدهما تطلعات مشتركة. لذا لم يكن بد من ان يتآخيا في ايام البؤس والشقاء. وقد تم فصل العديد من كبار الموظفين العرب وزجهم في السجون لأنهم رفضوا تنفيذ اوامر الحكومة العثمانية الصادرة بحق المهجرين الارمن. وبالفعل فان آلافا من الناجين الارمن آوتهم القبائل العربية في سوريا والعراق، وانقذتهم من الموت الزؤام. واذا لم يُقْدم الاتراك على ارتكاب ابادة عربية جماعية فمما لا سبيل الى انكاره ان شعوراً عميقا بالاحتقار لا بل عداوة ذات اصول عرقية كانت تشحن صدورهم بالحقد ضد العرب. «بيس عربلار» («عرب قذرون») عبارة تركية ما زالت شائعة الاستعمال. والحادثة التالية التي يرويها نعيم بك غنية بالدلالة على العقلية التركية. فقد ذكر انه تمنى على نائب مدير المهجرين في حلب ان يوعز الى المسؤولين بالتمهل في ارسال قوافل جديدة من المهجرين باتجاه الصحراء، وذلك بحجة تدارك خطر تفشي الجوع والاوبئة بين جموع العراقيين فرد عليه نوري بك: **«يا بني، اننا بهذه الطريقة نقضي، في آن معاً، على عنصرين خطرين على حد سواء أليس من يموتون الى جانب الأرمن عرباً؟ انهم يُعبّدون طريق التتريك»**[٢٥].

نهضة ارمينيا

على هامش هذه المأساة، هناك ملحمة مشاركة الارمن في الحرب العالمية الاولى. وفي هذا الشأن يذكر المؤرخ بصطرمجيان «**ان المجهود الحربي الذي بذله الارمن، اذا ما قيس الى حجم الخسائر والطاقات البشرية المعبأة، يضع ارمينيا جنبا الى جنب مع فرنسا والصرب، وفي مصاف الدول التي قدّمت اعظم التضحيات من اجل قضية الحلفاء**»[٢٦]. فقد بلغ عدد الجنود الارمن الذين قاتلوا في صفوف الروس ١٨٠٠٠٠ جنديا، حارب معظمهم على الجبهة الاوروبية. ومنذ عام ١٩١٥، كان مكتب تفليس الوطني بدأ يجنّد متطوعين من الارمن، الذين ألّفوا ست فرقا، وضعوا تحت امرة قادة عسكريين لامعين في حركة المقاومة. نذكر منهم اندرانيك، كيري، وارطان، هامازاسب درو، ارمين ــ كارو والامير ارغوطيان. هذه الفرق المتطوعة شاركت دائما في القتال، وابلت بلاء حسنا في المعارك التي مكنت الجيش الروسي في القوقاز من

احتلال وان عام ١٩١٥، وارضروم وطرابزون وارزنجان عام ١٩١٦. ثم شكلت الحكومة الفرنسية، في ١٩١٧، الفرقة الارمنية. وكانت تضم متطوعين من الارمن قدموا من اوروبا واميركا، اضافة الى المقاتلين الشجعان الذين نجوا من جبل موسى، بعد حصارٍ دام اربعين يوما. وشاركت هذه الفرقة في الحملة العسكرية، التي شهدت خلال ايلول ١٩١٨ انهيار الجبهة التركية في فلسطين وسوريا، وحققت النصر في معركة عراره في فلسطين.

وفي شباط ١٩١٧، حين اندلعت الثورة الروسية الأولى، كان القسم الاكبر من ارمينيا التركية المدمرة قد تم تحريره على ايدي القوات الارمنية ــ الروسية. وقد دشنت حكومة بتروغراد المؤقتة عهدا من الحرية في كافة انحاء الامبراطورية. واعترفت الحكومة الروسية للارمن بحقهم في تصريف شؤون ارمينيا المحررة، ووعدت بمنحهم الاستقلال على غرار ما وعدت البولونيين والفنلنديين. وهكذا اخذت ارمينيا الغربية تستعيد حياتها وسكانها، بفضل عودة المهجرين الذين كانوا قبل عامين التجأوا الى ما وراء القوقاز. وبُذلت جهود جبارة لاعادة تعمير البلاد.

ولكن البولشفيين، في تشرين الاول من السنة نفسها، تمكنوا بعد الاطاحة بحكومة كيرنسكي من الاستيلاء على الحكم المركزي. وفي هذه الاثناء، طفق الجنود الروس يفرون من ساحات القتال باعداد كثيفة. هذه الظاهرة اثارت قلق المجلس الوطني الارمني. فسارع الى تجميع الوحدات الارمنية المرابطة في الجبهة القوقازية في فيلق خاص، وضع تحت قيادة الجنرال نظاربيكيان. وانضمت اليه كذلك فرق المتطوعين.

ونتيجة ذلك، طرأ وضع جديد على الارض. اذ اصبحت أقاليم ما وراء القوقاز دولة شبه مستقلة تحكمها «مفوضية قوقازية»، ويمارس السلطة التشريعية فيها برلمان محلي يعرف بـ «السايم» (Seym). ولم تكن اية سلطة من هاتين السلطتين ذات اغلبية شيوعية. واعتبارا من كانون الثاني ١٩١٨، لم تسفر سلسلة المفاوضات الطويلة بين الممثلين الاتراك والقوقازيين من اجل التوصل الى اتفاق، لم تسفر عن اية نتيجة ايجابية. ومرد ذلك الى التصلب في الموقف التركي، الذي تجلى بنوع خاص، في اعقاب التوقيع على معاهدة بريست ـــ ليتوفسك المعقودة بين روسيا الشيوعية والدول الوسطى (٣ آذار ١٩١٨). وقد نصت المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة على ما يلي:

«سوف تبذل روسيا كل ما في وسعها لتأمين انسحابها بأسرع وقت ممكن من مقاطعات الاناضول الشرقية، واعادتها بشكل منتظم الى تركيا. كما ستجلو الجيوش الروسية ودونما تأخير عن مناطق اردهان وقارص وباطوم».

ومع ذلك، فان المؤتمر الروسي العام للسوفيات كان، في ٢٧ كانون الثاني ١٩١٨، وبناء على اقتراح لينين بالذات، اعلن استقلال ارمينيا التركية. أفمن الممكن حقاً ان يفهم المرء ويعلل كل ما تنطوي عليه هذه الاعمال السياسية المتناقضة من مواقف غير معقولـة، شبيهة بالتمثيلية الهزلية الممزوجة بالمأساة؟ ان الروس بتخليهم الرسمي عن بسط نفوذهم على ارمينيا، قدموها بعد مضي شهرين «هدية» لتركيا.

وعلى اثر فشل المفاوضات، مضى الجيش التركي قدما في زحفه على

طول الجبهة الارمنية. وكان الزحف قد بدأ في كانون الثاني. فتصدى له حوالي ٣٠٠٠٠ جندي ارمني كانوا تحت امرة الجنرال نظاربيكيان وابدوا مقاومة شرسة. ولم يشارك لا الجيورجيون ولا التتار المقيمون في اذربيجان في الدفاع عن ارمينيا، بالرغم من ان ضياعها يعرض بلدان ما وراء القوقاز نفسها للخطر. وفي اوائل ايار، وافقت المفوضية القوقازية على التنازل عن قارص وأردهان وباطوم لتركيا. فما كان من هذه الاخيرة، وقد حالفها النصر، الا ان وضعت شروطاً جديدة تجاوزت بكثير بنود معاهدة برست ــ ليتوفسك. وهكذا طرح مجدداً على بساط البحث مشروع ازالة ارمينيا القوقازية، وانضمام الاتراك الى اخوانهم المتحدرين من اصل اذربيجاني.

في هذه الفترة بالذات تجلّت ارادة البقاء وتمركزت حول مدينة يريفان، وفي سهل ارارات قلب ارمينيا الخالدة العريقة بالامجاد، وأحدثت تحولا حقيقيا في ما تبقى من الشعب الارمني، هذه الامة التي تعد على حد قول كميل موكلير، «**اكثر الامم الصغيرة تعرضا للفتك والقتل**»[٢٧]. وعندها اعلنت التعبئة العامة، ونظمت المقاومة المدنية، وتم تعزيز الجبهة وتأمين طرق التموين والعمل الاستشفائي بكل الوسائل الممكنة. ولم يكن الجيش وحده يحارب، وانما الشعب بجميع فئاته شارك في القتال، بكل معنى الكلمة. ان ارمينيا المثخنة بالجراح، ارمينيا المحاصرة، بقيت دون دعم ومن غير مساعدة خارجية ممكنة، حتى باتت تفتقر الى الخبز وتفقد الامل. ان ارمينيا هبّت هبة رجل واحد في وجه الطاغي الطوراني. وكان لشخصية ارام مانوكيان، احد ابطال ملحمة الطاشناق الفذة، اليد الطولى في إلهاب الحماس الوطني، وتوجيه حركة المقاومة العنيدة. وقد نودي به حاكما

مطلقا، اثر استفتاء عام شارك فيه الجيش والشعب. وكانت القوات الارمنية بامـرة القواد نظـاربيكيان وسيليكيـان ودرو وبيك ــ بيروميان، وقد استطاعت بدعم من الانصار والمقاومة الشعبية ان تحطم التقدم التركي بعد معارك دامية في ساردراباد وقره كيليسه وباش ــاباران. جرى ذلك في الايام الاخيرة من ايار ١٩١٨.[٢٨]

وبينما كانت معركة حياة او موت تدور رحاها في ارمينيا، كانت وحدة بلدان ما وراء القوقاز تنهار ككيان سياسي. وفي ٢٦ ايار اعلنت جورجيا نفسها جمهورية مستقلة، بعد تأكدها من دعم المانيا لها. وفي اليوم التالي حذت اذربيجان حذوها، معتمدة على صداقتها مع تركيا. واخيرا اصدر المجلس الوطني الارمني قرارا باستقلال ارمينيا، مستغلة الوضع الجديد الناجم عن الحرب التي خاضها الجيش الارمني وحده ضد تركيا. وأرسل المجلس ممثليه الى باطوم للتوقيع على معاهدة سلام منفردة مع تركيا، وفي ٤ حزيران ١٩١٨ كانت تركيا، بموافقتها على معاهدة باطوم، تعترف باستقلال جمهورية ارمينيا.

انها، في الحقيقة، جمهورية صغيرة، تمتد على مساحة ١٢٠٠٠ كلم^{٢} تقريباً، حول العاصمة يريفان وبحيرة سيفـان ومدينـة الكسندرابول. ويزيد عدد سكانها على مليون نسمة، منهم ٤٠٠٠٠٠ لاجىء من ارمينيا التركية. في الاشهر الاولى بوجه خاص، كان الجوع وحمى التيفوس يفتكان بالناس. ولكن بحلول عام ١٩١٩ بدأت الامدادات الاولى تصل من المؤسسة الاميركية «للرعاية في الشرق الأدنى». ثم اخذ رواد البناء والاعمار يتوافدون من عالم الاغتراب الارمني. وفي غضون سنة او سنتين من الجهود المكثفة،

تمكنت الحكومة بجدها ونشاطها من اقامة ادارة محلية، واعادة تنظيم الجيش، وانشاء دور للايتام ومستوصفات ومستشفيات ومدارس وجامعة ايضا. كما توصلت الى بناء طرق للمواصلات، وارساء التنمية الاقتصادية، واقامة علاقات دبلوماسية مع دول عدة[٢٩].

هذا وكانت افواج من المتطوعين الارمن، الى جانب فرقة الجنرال اندرانيك، تواصل القتال من اجل قضية الحلفاء، في باكو حتى ١٥ ايلول ١٩١٨، وفي جبال زانغيزور حتى اعلان هدنة «مُدْروس». وبذلك اوقفت الزحف التركي الالماني واسهمت في تحقيق النصر النهائي. وعقب توقيع هدنة مدروس بين الحلفاء وتركيا في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨، ضمت الجمهورية الارمنية اليها، وبصورة مشروعة، جميع الاراضي التي كانت تشكل جزءاً من أرمينيا الروسية قبل عام ١٩١٤، وامست بالتالي دولة قابلة للحياة والاستمرار بمساحة اجمالية تقدر بـ ٥٦٠٠٠ كلم^{٢} تقريبا.

وفي ٢٨ ايار ١٩١٩، وبناء على قرار البرلمان ومؤتمر الارمن الغربيين، اعلن الرئيس خاديسيان، باسم الحكومة، ولادة ارمينيا الموحدة، نتيجة دمج سياسي لأرمينيا التركية بجمهورية يريفان.

اما في باريس فكان كل من وفد الجمهورية الارمنية برئاسة اواديس اهارونيان، والوفد الوطني القديم بقيادة بوغوص نوبار باشا، يدافع عن القضية الارمنية امام مؤتمر السلام. وكما كتب تشرشل: «**يبدو ان الوقت حان لانصاف الارمن وتمكينهم من العيش بسلام على ارض اجدادهم. فالذين اضطهدوهم وظلموهم**

انهاروا بفعل الحرب او الثورة. اما الدول المنتصرة الكبرى فانها اصبحت حليفتهم، وبالتالي ستضمن انصافهم. اذ من غير المعقول حقا ان تعجز الدول الحليفة الخمس عن تنفيذ ارادتها. ومع ذلك، هذا ماحصل.فما كاد المنتصرون يتداولون، اثناء مؤتمر باريس، في القضية الارمنية حتى انفرط عقدهم وسرحت جيوشهم، ولم يعد لمقرراتهم من وزن اكثر مما تزن الكلمات الجوفاء»[٣٠].

وعلى الرغم من ان بعض الاوساط الاستعمارية، كانت تحت وطأة ذكريات الاستغلال الماضية، تحاول انقاذ كل ما يمكن انقاذه من ممتلكات الامبراطورية العثمانية القديمة، مع ذلك ينبغي الاقرار بأن القضية الارمنية لم تُعدم من الانصار المتحمسين، امثال كليمانصو وميلران ورئيس الولايات المتحدة ويلسن بوجه خاص. اذ لم يدخر هذا الاخير وسعا من اجل فرض نوع من الانتداب الاميركي على ارمينيا الموحدة. وكان قسم من الرأي العام الارمني راغبا في مثل هذا الانتداب، غير ان مجلس الشيوخ الاميركي رفض الموافقة عليه.

ومن ناحية اخرى، كانت فكرة فرض الانتداب الفرنسي على كيليكيا الارمنية موضع الاهتمام ايضا. واستجابة لنداء المفوض السامي جورج بيكو رجع الى كيليكيا ١٥٠٠٠٠ ارمني نجوا من الموت في صحراء سوريا والعراق، واقاموا فيها. وخلال امد قصير جدا، ازدهرت الحرف اليدوية وانشئت المدارس. ولكن فرنسا ما لبثت، تحت ضغط القوات الكمالية، ان انسحبت من هذه المنطقة الغنية بامكاناتها الاقتصادية، وأهملتها فيما بعد اهمالاً تاماً. وهذا ما

وعلاوة على ما تقدّم، نصت مواد اخرى من هذه المعاهدة على **«عقوبات سوف تتخذ بحق الاشخاص المتهمين بارتكاب اعمال منافية لقوانين الحرب وتقاليدها»**[٣١].

وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠، صدر القرار التحكيمي للرئيس ويلسن. وكان يخص ارمينيا بالاراضي المنصوص عنها في مؤتمر سان ريمو.

هذه الحدود التي اقترحها الرئيس ويلسن، مع كونها لا تشمل كامل اراضي ارمينيا التاريخية، فانها مع ذلك، كان من الممكن ان تشكل حلاً عادلاً للنزاع الاقليمي الدائر بين الارمن والاتراك. كما كان يؤمل ان تساعد معاهدة سيفر على قيام ارمينيا مستقلة ومُوحّدة، لعل ذلك يضع حلا نهائيا للمسألة الارمنية الشائكة، ويشكل تعويضا عادلا عن التضحيات الجسام التي قدمتها الامة الارمنية. ولكن من المؤسف ان معاهدة سيفر لم تطبق قط.

وفي هذا الصدد كتب فريد جوف نانسن يقول: «**مما يؤسف له ان هذه الاراضي كان الاتراك لا يزالون يحتلونها، فيما راحت الدول الكبرى تتقاعس عن تحديد الوسائل الكفيلة ليسترد الأرمن اراضيهم وان يبسطوا سيادتهم عليها. ولم تقم الدول الكبرى بأي عمل من شأنه الوفاء بالالتزامات الجديدة التي اتخذتها على عاتقها، وذلك بغية تمكين الارمن من امتلاك الاراضي التي منحتهم اياها على الورق. كل هذه العهود تعطي انطباعاً بأن مهزلة مشؤومة كان يتم تمثيلها، كما لو ان الحكام في الدول الكبرى قد انطلقوا من المبدأ القائل بأن الوعود المقطوعة على**

شعب صغير يمكن نقضها في حال اصطدام عملية التنفيذ بعقبات خطيرة. حيال هذا الموقف اللامبالي والمثير للدهشة، رفض مصطفى كمال الاعتراف بالمعاهدة التي كانت الحكومة التركية الشرعية وقعت عليها، وبادر الى شن هجوم على ارمينيا. عندها تظاهرت الدول الكبرى بالتغاضي عما يجري. وبينما كانت بالامس قد سمحت للارمن باراقة دمائهم من اجل قضية الحلفاء، اذ بها اليوم تكافئهم بوثيقة لا قيمة لها اطلاقاً»(٣٢).

ازاء تقسيم السلطنة شبه الكامل، وتفتح شهية الدول الاستعمارية الغربية، يصبح من الممكن ان نفهم التبدل الحاصل في موقف تركيا وتصلبها الداعم لتيار مصطفى كمال وهو امر لم يكن ليتحقق لولا بنود هدنة «مُدْروس» بالذات. هذه البنود اغفلت موضوع تجريد الجيش التركي من السلاح. ومنذ عام ١٩١٩، كان الجيش الشرقي بقيادة الجنرال كاظم قره بكير يموج بحركة القومية التركية الناشئة، وبفكرة الاخذ بالثأر. ثم ما لبث مصطفى كمال ان اصبح زعيم الحركة الجديدة بلا منازع، وشكل في انقره حكومة انفصالية، رفضت الاعتراف بمعاهدة سيفر. ولما كانت روسيا السوفياتية يساورها القلق تجاه الاطماع الغربية بشأن المضائق وشواطىء تركيا الغربية والجنوبية، فانها فضلت ان تلعب ورقة القومية التركية. وفي آب ١٩٢٠، انعقد في باكو، وتحت رعاية السوفيات، وبالتنسيق مع قادة اذربيجان، مؤتمر شعوب الشرق. وفيه سعى انور باشا شخصيا الى احياء رابطة الاخوة الطورانية. وهكذا غدت ارمينيا من جديد معرّضة للخطر.

واعتبارا من ايار ١٩٢٠، سادت ارمينيا نفسها حالة من الهياج في

صفوف الشيوعيين، اعتبرت مؤشرا على رغبة الروس في اعادة احتلال بلدان ما وراء القوقاز، وفي بعض المناطق، كان الاضطراب مصحوبا بتحركات مريبة، قامت بها اقليات تركية تتارية بهدف اشاعة الفوضى واضعاف هيبة السلطة. هذه التحركات اقلقت الحكومة الارمنية، فسارعت الى اجراء مفاوضات مع موسكو، بغية ضمان مساعدة روسيا وحمايتها، في جو تخيم عليه روح الصداقة والتفاهم المتبادل. لكن السوفيات وتلكؤوافي التحرك. ثم ارسلوا الى يريفان وفدا كبيرا شُغل اعضاؤه بالدعوة لمبادئهم اكثر من اهتمامهم بمفاوضات سياسية جادة.

وبتاريخ ٢٢ ايلول، شن جيش كاظم قره بكير هجوما مفاجئا على ارمينيا، من غير ان يعلن الحرب عليها. وقد استطاع الجيش الأرمني، على مدى شهر تقريبا، ان يصد الزحف التركي، ولكنه اضطر فيما بعد الى التراجع، على اثر انضمام تتار اذربيجان الى القوات الكمالية. فسقطت قارص في ٢٢ تشرين الأول، وتلتها الكسندرابول في ٧ تشرين الثاني. الا ان المعركة استمرت، خلال بضعة اسابيع، عنيفة على مشارف يريفان. واخيرا منيت ارمينيا بالهزيمة في حرب لم تسع اليها اطلاقا. ووقعت في ٢ كانون الاول، اتفاقية الكسندرابول مع تركيا الكمالية. وبموجبها منحت تركيا مناطق قارص اردهان واكتير، بينما نالت اذربيجان منطقة ناخيتشيفان.

وفي اليوم نفسه، جرى التوقيع اخيرا على معاهدة ارمنية ــ روسية، وشكلت حكومة انتقالية من الطاشناق والشيوعيين. وهكذا اضحت ارمينيا، بعدما تقلصت رقعتها الى ٣٠٠٠٠ كلم، جمهورية

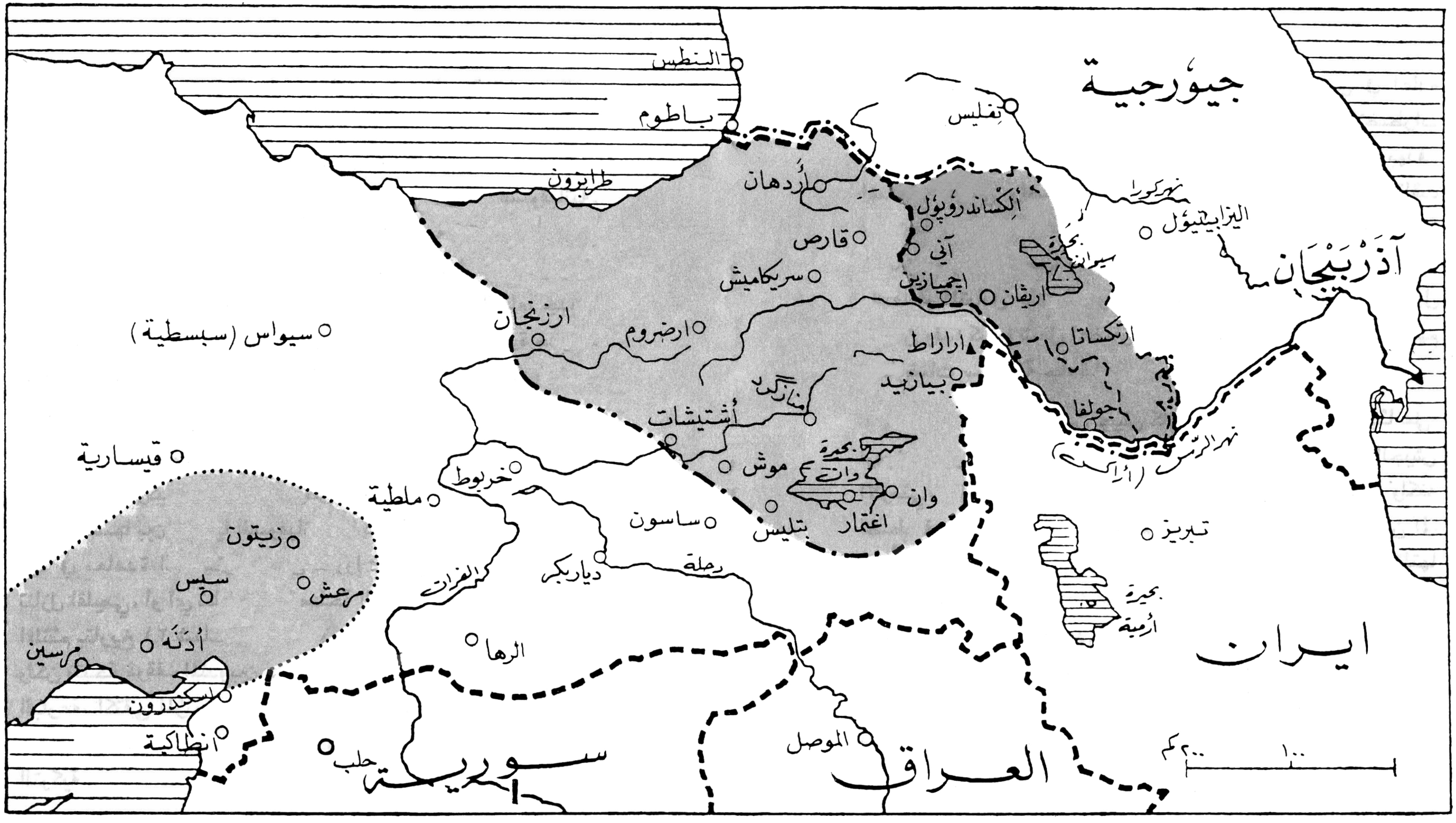

خارطة ارمينية الكبرى

وما طرأ عليها من تطوّر حتى انحصارها في حدود ارمينية السوڤييتية

سوفياتية. وبعد ايام قليلة، وصلت الى يريفان اللجنة الثورية التي يرأسها كاسيان بقصد الاستيلاء على السلطة وكان كاسيان، منذ ٢٩ تشرين الثاني، قد ادلى بتصريح في مدينة ايجاوان، في الشمال الشرقي من ارمينيا، اعلن اخضاع البلاد للهيمنة السوفياتية. وهكذا، بصرف النظر عن العزلة المادية والمعنوية التي فرضت على ارمينيا، ورغم كل مصاعبها الداخلية وجشع جيرانها، عرفت ارمينيا، خلال سنتين ونصف السنة، حياة زاخرة بالنشاط والبناء، جديرة بامة متحضرة. غير انها ما لبثت ان خسرت استقلالها مرة جديدة. هذا الاستقلال الذي لم يتحقق الا بعد قرون من الاستعباد، دفعت ارمينيا ثمنه غاليا جدا.

ان معاهدة موسكو، الموقعة في ١٦ آذار ١٩٢١ بين روسيا السوفياتية وتركيا، ثم معاهدة قارص المبرمة في ١٣ تشرين الاول من السنة نفسها بين ارمينيا السوفياتية وتركيا، اكتفتا بالمصادقة على ما ورد في معاهدة الكسندرابول من مقررات. ولم تُقدم تركيا على أي تنازل اقليمي، أو أي تنازل آخر لمصلحة الحلفاء. على ان مؤتمر لندن، الملتئم بتاريخ ٢١ شباط ١٩٢١، تَكَرّم بالاستماع الى الوفد الارمني. ولكن نتيجة لموقف المندوبين الاتراك الحازم ومناوراتهم الدبلوماسية البارعة، اكتفى المؤتمر، في نهاية الأمر، باصدار تمنٍّ غامض يقضي، دون أي توضيح قانوني، بانشاء وطن قومي ارمني على الارض التركية.

وبعد مضي سنتين، حين وقع الحلفاء في لوزان معاهدة صلح جديدة مع تركيا، لم يجر الحديث اطلاقا حول هذا الوطن القومي. كذلك لم يرد ذكر ارمينيا المستقلة، موحدة كانت ام غير موحدة. وفي

هذا الخصوص كتب تشرشل يقول: «في معاهدة لوزان، عبثا سيحاول التاريخ العثور على لفظة ارمينيا»[٣٣]. ومن عجيب الامر ان انكلترا، في هذه المرة ايضا، هي التي ستفاوض تطلعات الارمن مقابل منحها مقاطعة الموصل. «ان البترول ــ حسب عبارة اللورد كورزن ــ كان اثقل وزنا من الدم الارمني»[٣٤]. ان دناءة البعض في تهافتهم على المنافع المادية لا تبرر ابدا موقف الآخرين السلبي ولامبالاتهم او ضعفهم. في لوزان، تآمر ركب الانظمة الاستعمارية مع الشوفينية التركية لدفن المسألة الارمنية دبلوماسياً.

الوضع الراهن للقضيّة

لئن أنكرت الدول الكبرى في لوزان وجود مشكلة ارمنية بالذات، وبقيت مساعي دول صديقة كرومانيا واليونان، في مصلحة ارمينيا وشعبها، دون نتيجة تذكر في عصبة الامم[٣٥]. واذا كانت الجمهورية الارمنية نفسها، بحكم اندماجها في المجموعة السوفياتية وحرمانها من حق انتهاج سياسة خارجية خاصة بها لم تتمكن من لعب الدور المنوط بها مبدئيا لملاحقة المطالب الارمنية، فمما لا جدال فيه هو ان المشكلة الارمنية ما زالت قائمة، وتبقى بدون حل، وتنتظر بالتالي حلاً لها.

ان ارمينيا السوفياتية، برقعتها البالغة ٣٠٠٠٠ كلم^{٢}، تكاد لا تشغل سوى خمس مساحة ارمينيا التي حددها الرئيس ويلسن، وأقرتها معاهدة سيفر، وحتى قبل ابرام المعاهدة، كان المؤتمر السوفياتي العام ثم المجلس الأعلى للحلفاء قد اعترف كل منهما

بالحقوق الارمنية في مقاطعات قارص ارضروم، وان وبتليس فضلاً عن طرابزون.

واليوم يعيش في ارمينيا السوفياتية وحدها ما يزيد قليلاً على مليونين ونصف مليون ارمني، اي ما يوازي ٤٥٪ تقريبا من عدد السكان الفعلي. غير ان ضيق رقعة الارض وطبيعتها الجبلية لا تسمحان بزيادة سكانية ملموسة الاّ ضمن شروط صعبة. وهنالك حوالي ١١٠٠٠٠٠ ارمني يقيمون في جمهوريتي جورجيا واذربيجان المجاورتين. وهذا ما يرفع عدد الارمن القاطنين في ما وراء القوقاز الى ٣٧٠٠٠٠٠ نسمة. وهنا نشير الى ان مليون ونصف من هؤلاء الارمن ينحدرون اما من لاجئي سنة ١٩١٥، واما هم من الارمن الذين اعيد ترحيلهم الى وطنهم. وهذا يعني انهم، في كلا الحالين، من قدماء سكان تركيا الارمن. اضف الى ذلك ان حوالي نصف مليون ارمني موزعون بين موسكو ومختلف بلدان الاتحاد السوفياتي. وثمة، اخيرا، زهاء مليونين ارمني يعيشون حاليا خارج الاتحاد السوفياتي، ويشكلون تجمعات بشرية هامة كما هي الحال في ايران والدول العربية ودول البلقان، وفي فرنسا والاميركتين، واذا استثنينا ما يقارب ٢٠٠٠٠٠ ارمني يقيمون في ايران ويشكلون فيها جالية قديمة يعود تاريخها الى بضعة قرون، فان الارمن المنتشرين في عالم الاغتراب ينتسبون بمجملهم الى ارمينيا الغربية المحتلة، وان تشتتهم انما جاء كنتيجة مباشرة لاحداث ١٩١٥ و١٩١٦.

هذا وتعتبر ارمينيا الحالية، الدائرة في فلك النظام الاشتراكي السائد في الاتحاد السوفياتي بلدا في ذروة نموه الصناعي والتقني والاجتماعي والثقافي. انها اليوم تعج بالحياة، وتعيد بناء نفسها بعد

تخطي المرحلة الستالينية القاتمة، ومصاعب الحرب العالمية الثانية، كما تغص بالمدارس والجامعات وبعدد كبير من المؤسسات الفنية والعلمية ايضا. في هذا الوقت بالذات لا يطالعنا، وراء حدود ارمينيا الكبرى المغتصبة، سوى الخراب والدمار. وبرغم مساعي الحكومة التركية الهادفة الى اعادة تعمير هذه المناطق وانعاشها، فان القسم الاكبر من ارمينيا الغربية ظل، اثر حرمانه من سكانه الاصليين، بلدا متخلفا وأرضاً مقفرة وشبه صحراوية، حيث تحتضر آخر معالم حضارة عريقة ترقى الى آلاف السنين.

وهكذا فان الالتزامات السوفياتية والحليفة لاحياء دولة ارمينيا الموحدة والقادرة على الحياة لم يعمل بها وان معاهدة سيفر التي كان من شأنها ان تضع حلاً عادلاً للمسألة لم تطبق. ليس هذا فحسب، بل لقد بقيت الابادة العنصرية التي اقترفها الاتراك خلال الحرب العالمية الاولى، بقيت هي الاخرى دون عقاب. ومع ذلك فان القانون الدولي، وميثاق الامم المتحدة، واعلان حقوق الانسان، والوثيقة الصادرة عن الجمعية العمومية للامم المتحدة والمتعلقة بالابادة الجماعية، تعتبر كلها أسسا كافية للتنديد بالابادة الارمنية والتعويض عنها. ان اية حجة لا يمكن ان تضفي على هذه الجريمة المرتكبة بحق الانسانية طابعا تخفيفيا. ذلك ان نصوص القرارات المشار اليها ــ كما تمّ تأكيده مرارا ــ لها ــ، بلغة القانون، «صفة اثبات لعرف سائد في القانون الدولي المعمول به»[٣٦]. ومن جانب آخر، يسهل تبيان ان الابادة العنصرية الارمنية ما زالت مستمرة، وسوف تستمر طالما لم يتم التعويض عنها، اي طالما لم تسترد الامة الارمنية، ككل حقوقها المطلقة على اراضيها المتوارثة ابا عن جد. ان

الارمن المنتشرين في عالم الاغتراب، والمرغمين على العيش بعيدا عن وطنهم المغتصب، محكوم عليهم حتماً باضاعة هويتهم القومية تدريجياً. وكل مرة يفقد ارمني هويته، ذلك يعني ان الابادة العنصرية التي بوشر تنفيذها عام ١٩١٥، ما انفكت تعمل فعلها. هذا الانقراض البطيء الذي يتهدد الارمن في عالم اغترابهم يشكل خرقا فاضحا للميثاق الخاص بالابادة العنصرية(٣٧).

من هنا يتوجب على الاتحاد السوفياتي وعلى كل حلفاء ارمينيا القدماء، وعلى الدول الموقعة على معاهدة سيفر، وكذلك على جميع اعضاء هيئة الامم المتحدة الذين صوتوا على وثيقة حقوق الانسان والميثاق الخاص بالابادة، يتوجب عليهم جميعاً ان يقوموا بالتزاماتهم كاملة. وذلك لن يكون الا باتخاذ كافة التدابير الآيلة الى التعويض عن الابادة العنصرية التي ذهب الشعب الارمني ضحيتها، وبايجاد حل عادل للقضية الارمنية عن طريق تمكين الامة الارمنية من استرجاع حقوقها المطلقة على اراضيها القومية.

وبنوع أخص، يترتب على الدولة التركية، بصفتها المزدوجة كوريثة سياسية للسلطنة العثمانية، وكمغتصبة للاراضي الارمنية بالقوة سنة ١٩٢٠، ان تجابه مسؤولياتها، وتبرهن عن حسن نية في تسهيل ايجاد حل للقضية الارمنية الشائكة. ولو استجابت تركيا لهذا المطلب، لكان الارمن، وهم بطبيعتهم قوم مسالمون، سارعوا الى نسيان احقادهم والى التبادل مع تركيا المتعاطفة مشاعر الصداقة. هذه الصداقة التي ستعود بالنفع العميم على كلا الشعبين، وقد كتب عليهما ان يعيشا بجوار بعضهما البعض.

هذا، اذاً، قوام المشكلة الارمنية في الوقت الراهن بكل ملامحها وخلفياتها التاريخية والخُلقية والقانونية والسياسية. وما دامت حكمة الامم عاجزة عن ايجاد حل منطقي لكل هذه المشكلات ظاهريا، حل قائم على العدالة وعلى حق كافة الشعوب في تقرير مصيرها والتصرف بالاراضي العائدة لها. وطالما بقيت المشكلة الفلسطينية والارمنية والكردية اوالفيتنامية .. بدون حلول، او خاضعة لحلول قسرية، وطالما بقيت كيانات قومية مهضومة الحقوق، مقهورة او محتقرة، فمن المستحيل ان يتوصل العالم الى سلام حقيقي دائم.

واذا صرفنا النظر عن مختلف المشكلات القومية التي تعاني منها الشعوب على الصعيد القانوني والسياسي الدولي، فان الدول الكبرى تخطيء كل الخطأ، عندما تتجاهل الضمير الجماعي وارادة وتصميم هذه الامم المغلوبة على امرها، والمحرومة من حقوقها.

وكذلك اذا صرفنا النظر عن خلفيات المشكلة الارمنية ومختلف ملامحها المذكورة، تستوقفنا اليوم، اكثر من اي وقت مضى، ارادة الارمن جميعاً وتصميمهم المشترك على استعادة وطنهم المغتصب، وعلى التلاقي مجدداً وبصفة أسياد فوق تراب وطنهم المحرر. كما يستوقفنا تصميمهم الحازم على اعادة بناء ارمينيا، هذا البلد العريق بتاريخه، الذي ظل خلال حقبة طويلة رائداً من رواد حضارة الشرق الأوسطية.

ولعل من الخطأ الاستخفاف بهذه الارادة القويمة او احتقارها، واستصغار شأن هذا التصميم الذي لم يعد وقفا على الارمن المغتربين وحدهم. صحيح ان ثمة خلافا في وجهات النظر بين الارمن

انفسهم بالنسبة الى هوية ارمينيا السياسية والاجتماعيـة في المستقبل: هل تكون ارمينيا موحدة حرة ومستقلة، ام ارمينيا موحدة في ظل الاتحاد السوفياتي، ام ارمينيا غربية مستقلة؟ ان تحقيق اي من هذه الاحتمالات رهن بالقوى المتواجدة في المنطقة، ومرتبط ايضا بالوضع الدولي العام. ومع ذلك، يبدو من المستحيل ان نجد أرمنياً واحداً، سواء في ارمينيا السوفياتية ام في عالم الاغتراب، لا يتضامن تضامنا حازما مع رغبة شعبه الاساسية في استعادة السيطرة على ارض اجداده.

وفي غضون السنوات الخمسين الاخيرة، بـذلت المؤسسات الارمنية المنتشرة في دنيا الاغتراب جهودا حثيثة ومتواصلة بهدف عرض المسألة الارمنية على المحافل الدولية. هذه المسألة، وان اكتنفها النسيان على الصعيد الدبلوماسي، ما برحت جرحا نازفا بالنسبة للارمن انفسهم. وقد قام الوفد الارمني في باريس، ثم الاحزاب الارمنية المختلفة، منفردة او مجتمعة، كما قامت لجان الدفاع عن القضية الارمنية في بلدان عدة، اضافة الى اللجنة الوطنية الارمنية في اميركا، الى جانب بعض الزعماء الروحيين احياناً، قاموا جميعا بنشاط اعلامي واسع في سبيل القضية الارمنية. فلم يتوانوا عن رفع عرائض الى حكومات الدول الاجنبية، ومذكرات الى هيئة الامم المتحدة. وفي سنة ١٩٦٥، نظمت تظاهرات ضخمة في ارمينيا وفي بلدان الاغتراب، احياء لذكرى مرور خمسين عاما على الابادة العنصرية. وفي سنة ١٩٧٥، بمناسبة الذكرى الستينية، لم يكتف الارمن بعقد اجتماعات احتجاج، وبذل نشاط سياسي مكثف في مختلف ديار الاغتراب فحسب، وانما أقيم، في ارمينيا السوفياتية،

حفل تذكاري رسمي، على مستوى الدولة والحكومة. ان ابناء شهداء ١٩١٥ واحفادهم المتحدرين من اولئك الذين بنوا، في الماضي، ارمينيا الحرة بعد قرون من التعسف والاستعباد، طالبوا وما زالوا يطالبون، دون كلل او ملل، بانصاف الامة الارمنية.

طبعا، دول صديقة كثيرة هزتها مشاعر العطف والتأثّر. وكما حدث في الماضي، برز، في كل مكان تقريبا، رجال يتحلون بارادة طيبة، اعتبروا من واجبهم التدخل والعمل في سبيل المطالب الارمنية المشروعة. وفي سنة ١٩٧٠، ولمناسبة انقضاء خمسين عاما على توقيع معاهدة سيفر، مضى برلمان اورغواي قدما في تعاطفه مع الارمن، الى حد التصويت على قرار علني يفوض الحكومة في اورغواي لتكون الناطقة باسم القضية الارمنية في هيئة الامم. الا ان جميع هذه المبادرات الطيبة، رغم ما انطوت عليه أسسا من عواطف الود والنزاهة، ظلت مع الاسف تدور في نطاق الحب الافلاطوني.

اما الارمن فما زالوا الى اليوم ينتظرون، وكلهم ايمان بعدالة قضيتهم. انهم، بتصميم حازم لا يتزعزع في ارادتهم المشتركة، واثقون بأن حقوقهم لن تموت بمرور الزمن. انهم ما زالوا يؤمنون بالضمير العالمي، وبمفاهيم العدالة والمساواة والحرية وحقوق الانسان وحق الشعوب في تدبير شؤونها بنفسها، هذه المفاهيم التي تجعل من مجموعة الناس والامم ما يسمى الانسانية.

وبالطبع، لن يكون في مصلحة احد ان يفقد الارمن، في يوم من الايام، هذا الايمان.

المصادر والمراجع

١) جان ــ بيار آلم: «**ارمينيا**»، سلسلة؟ «Que Sais-je» رقم ٨٥١ باريس ١٩٦٢ (ص ٣٦).
٢) اندره ماندلستام: «**عصبة الامم والدول الكبرى ازاء المشكلة الارمنية**». ط ٢، بيروت ١٩٧٠.
٣) بصطرمجيان: «**تاريخ ارمينيا**». ط ٢ منقحة. المكتبة الشرقية، باريس ١٩٦٤ (ص ٣٢٥).
٤) ونستون تشرشل: «**الازمة العالمية**». المجلد الخامس، لندن ١٩٢٩ (ص ٤٠٤).
٥) مولاي زاده رفعت: «**خفايا الانقلاب التركي**». حلب ١٩٢٩.
٦) ذكريات نعيم بك، في «**وثائق رسمية بشأن المجازر الارمنية**» باريس ١٩٢٠.
٧) زاريفاند: «**الدولة الطورانية الموحدة والمستقلة**». (الترجمة الانكليزية ــ ليدن، هولندا ١٩٧١).
٨) هنري مورغنتاو: «**مذكرات السفير مورغنتاو**» ــ باريس ١٩١٩. «**مسألة ارمينيا**» ــ لندن ١٩١٨.
٩) الدكتور يوهانس لابسيوس: «**تقرير سري حول مجازر ارمينيا**» ــ باريس ١٩١٨. ط ٢ بيروت منشورات هاماسكائين ١٩٧١.
١٠) لورد جيمس برايس: «**معاملة الارمن في الامبراطورية العثمانية**»، ١٥ ــ ١٩١٦. (مقتطفات من «**الكتاب الازرق**» الذي اصدرته الحكومة البريطانية). ــ لافال ١٩١٦.
١١) ارنولد توينبي: «**الفظائع المرتكبة بحق الارمن. اغتيال امة**»، لندن ــ المجازر الارمنية لوزان، باريس ١٩١٦.
١٢) هربرت أ. جيبونز: **مجازر ارمينيا: الصفحة الاكثر سواداً في التاريخ الحديث**. باريس ١٩٧٧
١٣) فريدجوف نانسن: ارمينيا والشرق الادنى. مكتبة بول غونتر. باريس ١٩٢٨.
١٤) اولريخ ترامبنر: **المانيا والامبراطورية العثمانية، ١٤ ــ ١٩١٨**. مطبعة جامعة برنستون ١٩٦٨.
١٥) هنري باربي: **في بلد الرعب ــ ارمينيا الشهيدة**. باريس ١٩١٧. ط ٢ بيروت، منشورات. هاماسكائين ١٩٧١.
١٦) فايز الغصن: شهادة عربي مسلم حيال براءة الارمن ومجزرتهم. ترجمة من العربية ا.و ج. بومباي ١٩١٧.
١٧) ا.كرافت ــ بونار: **مشردون ــ صرخة استغاثة من ارمينيا**. جنيف ١٩٢١.
١٨) فردريك ماكلر: **حول ارمينيا**. باريس ١٩١٧.
الامة الارمنية، ماضيها ومآسيها. باريس ١٩٢٣.

١٩) جاك دي مورغان: **ضد برابرة الشرق** ــ دراسات حول تركيا. باريس ١٩١٨. **تاريخ الشعب الارمني**. باريس ١٩١٩.
٢٠) انطوان بوادبار: **مفكرة مرشد فرقة الخيالة**. باريس ١٩١٩.
من اجل ارمينيا الشهيدة. لوزان ١٩١٨.
دور الارمن القتالي على الجبهة القوقازية بعد ارتداد الجيش الروسي، ١٧ ــ ١٩١٨. باريس ١٩٢٠.
٢١) هـ. بصطرمجيان: المصدر السابق (ص ٤٠٩).
٢٢) ا. ماندلستام: المصدر السابق (ص ٤٨ ــ ٤٩).
٢٣) راجع «**مجزرة الآثار الفنية**» في «**الارمن يتذكرون**...» المنشور في بيروت لمناسبة مرور خمسين عاما على الابادة العنصرية، ١٩٦٥.
٢٤) هـ. بصطرمجيان: المصدر السابق (ص ٤١١).
٢٥) الاب جان ميسيريان اليسوعي: **ابادة الشعب الارمني**. المطبعة الكاثوليكية. بيروت ١٩٦٥ (٧١ ــ ٧٢).
٢٦) هـ. بصطرمجيان: المصدر السابق (ص ٤١٢).
٢٧) كميل موكلير: **من اجل ارمينيا حرة**. باريس ١٩١٩ (ص ١٥).
٢٨) د. ريتشارد هوفهانسيان: **ارمينيا في طريقها الى الاستقلال**. مطبعة جامعة كاليفورنيا ١٩٦٧.
٢٩) للمؤلف نفسه: **جمهورية ارمينيا**، الجزء الأول. مطبعة جامعة كاليفورنيا ١٩٧١.
٣٠) و. تشرشل: المصدر السابق (ص ٤٠٧).
٣١) راجع معاهدة السلام بين القوات الحليفة والمشتركة وتركيا (١٠ آب ١٩٢٠، سيفر) منشورات هاماسكائين بيروت ١٩٧٠.
٣٢) ف. نانسن: المصدر السابق (ص ٣٥١ ــ ٣٥٢).
٣٣) و. تشرشل: المصدر السابق (ص ٤٠٨).
٣٤) جان ــ بيار آلم: المصدر السابق (ص ٧٦).
٣٥) ا. ماندلستام: المصدر السابق.
٣٦) راجع فصل «**ابادة الارمن والقانون الدولي**» في كتاب «**الارمن يتذكرون**...» بيروت ١٩٦٥.
٣٧) د.ش. طوريكيان: **المسألة الارمنية والقانون الدولي**. مطبعة هاماسكائين، بيروت ١٩٧١.

(17) A. Krafft-Bonnard, SANS FOYERS — LE CRI DE DETRESSE DE L'ARMENIE, — Genève 1921.

(18) Frédéric Macler, AUTOUR DE L'ARMENIE, — Paris, 1917. LA NATION ARMENIENNE, SON PASSE, SES MALHEURS, — Paris, 1923.

(19) Jacques de Morgan, CONTRE LES BARBARES DE L'ORIENT — ETUDES SUR LA TURQUIE, — Paris, 1918. HISTOIRE DE PEUPLE ARMENIEN, — Paris 1919.

(20) Antoine Poidebard, CARNET DE ROUTE D'UN AUMONIER DE CAVALIERIE, — Paris, 1919. POUR L'ARMENIE MARTYRE, — Lausanne, 1918. LE ROLE MILITAIRE DES AMRENIENS SUR LE FRONT DU CAUCASE APRES LA DEFECTION DE L'ARMEE RUSSE, 1917-18, — Paris 1920.

(21) H. Pasdermadjian, op. cit. (p. 409)

(22) A Mandelstam, op. Cit. (48-49)

(23) Cf. LE MASSACRE DES MONUMENTS D'ART, dans LES ARMENIENS SE SOUVIENNENT..., publié à Beyrouth à l'occasion du cinquantenaire du génocide, 1965.

(24) H. Pasdermadjian, op. cit. (p. 411).

(25) Jean Mecerian, S.J., LE GENOCIDE DU PEUPLE ARMENIEN, — Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1965 (p. 71-72).

(26) Camille Mauclair, POUR L'ARMENIE LIBRE, — Paris, 1919 (p. 15).

(28) Cf. Dr. Richard Hovhannissian, ARMENIA ON THE ROAD TO INDEPENDENCE, — University of California Press, 1967.

(29) Du même auteur, THE REPUBLIC OF ARMENIA, vol. 1, — idem, 1971.

(30) W. Churchill, op. cit. (p. 407).

(31) Cf. TRAITE DE PAIX ENTRE LES PUISSANCES ALLIEES ET ASSOCIEES ET LA TURQUIE du 10 août 1920 SEVRES, — texte français réédité à l'occasion du cinquantenaire de la signature du Traité, Editions Hamazkaïne, Beyrouth 1970.

(32) F. Nansen, op. cit. (p. 351-352).

(33) W. Churchill, op. cit. (p. 408).

(34) J.-P. Alem, op. cit. (p. 76).

(35) Cf. A. Mandelstam, op. cit.

(36) Cf. LE GENOCIDE DES ARMENIENS ET LE DROIT INTERNATIONAL, dans LES ARMENIENS SE SOUVIENNENT..., — Beyrouth, 1965.

(37) Pour ces aspects juridiques, cf. Dr. Sh. Toriguian, THE ARMENIAN QUESTION AND INTERNATIONAL LAW, — Hamazkaïne Press, Beyrouth, 1971.

BIBLIOGRAPHIE

(1) Jean-Pierre Alem, L'ARMENIE, — Coll. «Que sais-je?», No 851, P.U.F., 1962 (p. 36)

(2) André Mandelstam, LA SOCIETE DES NATIONS ET LES PUISSANCES DEVANT LE PROBLEME ARMENIEN, 2e édit, Beyrouth, 1970.

(3) Pasdermadjian, HISTOIRE DE L'ARMENIE, 2e édit, revue, Librairie Orientale, Paris, 1964 (p. 325).

(4) Winston Churchill, THE WORLD CRISIS, tome V, — Londres, 1929 (p. 404)

(5) Mevlanzadé, Rifaat, LES DESSOUS DE LA REVOLUTION TURQUE (en turc: TURKIYE INKILABININ IC YUZU). — Alep, 1929.

(6) LES SOUVENIRS DE NAIM BEY dans DOCUMENTS OFFICIELS CONCERNANT LES MASSACRES ARMENIENS par A. Andonian, — Paris, 1920 (p. 26, traduction modifiée).

(7) Zarévand, LA TOURANIE UNIFIEE ET INDEPENDANTE (en arménien, p. 122-123). Ouvrage traduit en anglais par le Dr. V.N. Dadrian, UNITED AND INDEPENDENT TURANIA, Leiden — E.J. Brill, Netherlands, 1971.

(8) Henry Morgenthau, LES MEMOIRES DE L'AMBASSADEUR MORGENTHAU, — Paris, 1919 THE TRAGEDY OF ARMENIA, — Londres, 1918.

(9) Dr. Johannès Lepsius, RAPPORT SECRET SUR LES MASSACRES D'ARMENIE, — Paris, 1918, — 2e édit. publiée à Beyrouth, Editions Hamazkaïne, 1968.

(10) Lord James Brice, LE TRAITEMENT DES ARMENIENS DANS L'EMPIRE OTTOMAN, 1915-16, — extrait du LIVRE BLEU du Gouvernement Britannique, — Laval, 1916, THE CRY OF ARMENIA, — New-York, 1919

(11) Arnold Toynbee, THE MURDER OF A NATION. London, 1915.

(12) Herbert A. Gibbons, LA PAGE LA PLUS NOIRE DE L'HISTOIRE MODERNE: LES MASSACRES D'ARMENIE, — Paris, 1977.

(13) Fridjof Nansen, L'ARMENIE ET LE PROCHE-ORIENT, — Librairie Paul Geutner, Paris 1928

(14) Ultrich Trumpener, GERMANY AND THE OTTOMAN EMPIRE, 1914-18, Princeton University Press, 1968.

(15) Henri Barby, AU PAYS DE L'EPOUVANTE — L'ARMENIE MARTYRE, — Paris, 1917. 2e édit. publiée à Beyrouth, Editions Hamazkaïne, 1971.

(16) Faez el Ghossein TEMOIGNAGE D'UN ARABE MUSULMAN SUR L'INNOCENCE ET LE MASSACRE DES ARMENIENS, traduit de l'arabe par A. et G., — Bombay, 1917.

مطبعة
هاماسكائين